

البناء

حلب والمالحة الكبرى... سيناريوات الميدان وحقائق الواقع

◆ هشام الهييشان

في البداية لا يمكن إنكار حقيقة أنّ معركة محافظة حلب بشكل خاص والشمال السوري بشكل عام، تعني الأطراف الدولية والإقليمية المنخرطة في الحرب على سورية، فهناك أطراف عدة تعينها هذه المعركة، فالنظام السعودي المنغمس بالحرب على سورية لا يريد أن يلقَى هزيمة جديدة، وقد تَكَرَّرَ هزائمه مؤخراً في مناطق غوطة دمشق الشرقية، فتحرير مدينة حلب وريفها الشمالي، يعني للنظام السعودي سقوط كل ما يليها كأحجار الدومينو، وبالتالي خسارة جديدة وكبيرة للنظام السعودي ومعها النظام التركي والقطري والفرنسي والأميركي على وجه التحديد، فالיום من المتوقع أن تنتقل عمليات الجيش العربي السوري وحلفائه إلى تصعيد وتيرة المعركة بعموم أرياف حلب الشمالي والجنوبي الغربي والشمال السوري، واستكمال مهمة تحرير الأحياء الشرقية لمدينة حلب بعد الإطباق عليها أخيراً، وهذا ما لا يريده لا النظام التركي ولا النظام السعودي، ولذلك نرى اليوم أنّ هناك حالة من الترقب والدعم المستمر من هذه الأنظمة للمجاميع الإرهابية المسلحة في محاولة لوقف تقدم الجيش العربي السوري وحلفائه على الأرض، وهذا ما أنتج عملية ما يسمى بـ«معركة فك الحصار عن حلب» المستمرة منذ مساء الأحد الفائت والتي تقودها مجموعة منظمات مسلحة وعلى رأسها «جبهة فتح الشام» لتنظيم النصرة سابقاً.

هنا بالتحديد تترك جميع القوى المنخرطة في الحرب على سورية، أنّ معركة الجيش العربي السوري وحلفائه والرامية إلى تحرير محافظة حلب بشكل عام، وريفها الشمالي بشكل خاص ستكون لها الكلمة الفصل وفق نتائجه المنتظرة، يأتي

قال المستشار النمساوي إنه سيبدأ مناقشات مع رؤساء الحكومات الأوروبية للانسحاب من المحادثات المتعلقة بضم تركيا للاتحاد، لعدم كفاية المعايير الديمقراطية والاقتصادية لديها.

وقال كريستيان كيرن، في مقابلة مع التلفزيون النمساوي «من الواضح أنّ المعايير الديمقراطية غير كافية لتبرير انضمام تركيا، والمسألة الاقتصادية لا تقل أهمية لأن الاقتصاد التركي بعيد جداً عن المتوسط الأوروبي».

وفي رد كيرن على سؤال عما إذا كانت النمسا ستقدم اقتراحاً لوقف محادثات العضوية أثناء اجتماع للمجلس الأوروبي في الـ16 من أيلول المقبل، قال إن «بلاده ستبدأ مناقشة هذا الشأن، سنطلب مفهوماً بديلاً».

وعبر زعماء أوروبيون عن قلقهم من الحملة التي يقودها الرئيس التركي رجب طيب أردوغان، ضد المعارضين المشتهين بتورطهم في محاولة الانقلاب الفاشلة منتصف الشهر الماضي، واعتبروا فكرته لإعادة فرض عقوبة الإعدام في تركيا خطاً أحمر يمنع انضمامها إلى عضوية الاتحاد الأوروبي.

هذا وكان يجري يرتقي ليس إلى مستوى المخالفة كورتس، دعا في وقت سابق، إلى إيجاد بديل لاتفاقية اللجوء بين الاتحاد الأوروبي وتركيا، وقال «لا يمكننا الجلوس والأمل في أنّ نلتزم تركيا بالاتفاق»، مضيفاً «يجب ألا تخضع لأنقرة، وعلينا الدفاع عن مبادئنا الأساسية».

وأشار كورتس إلى أنّ الاتحاد الأوروبي يحتاج إلى خفر سواحل وجرس حدود حقيقي في البداية من أجل تحقيق ذلك، مؤكداً أنه لا بد من تقديم الرعاية للأشخاص الذين يتم التقاطهم على الحدود الخارجية «داخل نطاق عمل جزر»، ثم إعادتهم إلى موطنهم أو إلى أي بلد عبور آمن، نظماً تفعل أستراليا.

وفي الوقت ذاته، شدّد وزير الخارجية النمساوي على السماح لعدد محدود من اللاجئين بالوصول إلى الاتحاد الأوروبي بطريقة شرعية، من خلال برامج إعادة التوطين، وعلى ضرورة زيادة الاستثمارات اللازمة لتحسين الظروف المعيشية في البلدان التي يأتي منها اللاجئين.

حديث مقبل يجري عن تساويات بمسارات الحرب على الدولة السورية، وتغيير كامل ومطلق بشروط التفاوض المقبلة بين جميع الأطراف، فالمعركة وتدابيراتها لن تتوقف عند حدود أحياء مدينة حلب الشرقية أو ريف حلب الجنوبي أو ريف حلب الغربي، بل ستكون لها تداعيات كبيرة على عموم ملفات الميدان العسكري السوري.

اليوم يُراقب العالم ككل مسار معركة محافظة حلب، التي تعتبر في توقيتها ونتائجها المستقبلية عنواناً لمرحلة جديدة من عمر الحرب على الدولة السورية، فالיום بات لا خيار أمام الدولة السورية وحلفائها إلا الاستمرار بالحسم العسكري لتطهير الأرض السورية، من رجس الإرهاب وتمزّجه و داعيه ومموليه، وإن تفرّج مصيرها بنفسها بعيداً من تقاطع مصالح المشروع الأميركي - الصهيوني وأنواته من الأنظمة الرجعية العربية والمتأسلمة في الإقليم، وجزء من هذا الحسم هو حسم معركة محافظة حلب، التي بدأت منذ مطلع شهر تشرين أول الماضي، فالمحافظة تحلّت أهمية استراتيجية باعتبارها مفتاحاً لسلسلة مناطق تمتدّ على طول السلسلة الحدودية بين سورية وتركيا.

في سورية اليوم يساوي تحرير مدينة حلب وريفها الشمالي للدولة السورية وحلفائها متسكباً كبيراً ورقة رابحة جديدة في مفاوضاتها المقبلة مع كبار اللاعبين الدوليين المنخرطين في الحرب على الدولة السورية، ومن خلال ورقة حلب المدينة وريفها الشمالي وما بعدها، ستفرض الدولة السورية شروطها على الجميع، وعندما لا يمكن أن تحصل أيّ تسوية إلا بموافقة الدولة ونظامها، ووفق ما يراه من مصلحة لسورية الشعب والدولة، بعد كل ما لحق بهذا الشعب من أذى من قبل أطراف الحرب على سورية، وهنا لا يمكن لأيّ متابع أن يُنكر حجم الأهمية الاستراتيجية لمحافظة حلب عسكرياً والمتوضعة بموقعها الاستراتيجي بشمال سورية.

منظمة العفو الدولية تُندد برفض زعماء العالم تحمل مسؤولياتهم باستقبال اللاجئين

النمسا تخطط للانسحاب من محادثات عضوية تركيا وأنقرة تتهمها بالتطرف



جلك اضاف للصحفيين في أنقرة «إنه لامر مزعج أن تطابق التصريحات مع تلك التي تصدر عن اليمين المتطرف... الانتقاد بلا شك حق ديمقراطي لكن هناك فرقاً بين أن تنتقد تركيا وأن تكون ضد تركيا».

إلى ذلك، رفضت الدول الأعضاء في الأمم المتحدة اقتراحاً قدمه الأمين العام بان كي مون، يقضي بأن تستقبل هذه الدول 10% من اللاجئين سنوياً، لتخفيف العبء عن البلدان المضيفة.

ويقرض أن يتم اعتماد هذا الميثاق الهادف إلى ضمان تقاسم عادل للمسؤوليات حيال أزمة الهجرة خلال قمة تعقد في الـ19 من أيلول المقبل في مقر الأمم المتحدة في نيويورك، إذ لم يتم إقرار بند استقبال الدول الأعضاء 10% من اللاجئين في البيان الختامي للقمّة بعد أن رفضته الدول الأعضاء.

وبدلاً من ذلك، تعهدت الدول بـ«العمل على اعتماد

بدوره، قال الوزير اليوناني لشؤون الهجرة يانيس موزالاس إنه ينبغي على الاتحاد الأوروبي وضع خطة بديلة في حال رفضت تركيا الاستمرار في تنفيذ اتفاق الهجرة بينها وبين الأوروبيين.

وطالب موزالاس، الاتحاد الأوروبي بوضع خطة بديلة في حال عادت تركيا عن اتفاق الهجرة الذي حد من توافد المهاجرين إلى أوروبا رغم ما افتر من جدل، وقال «نحن قلقون جداً، في جميع الأحوال نحتاج إلى خطة بديلة»، علماً بأن اليونان شكلت في 2015 المدخل الرئيس للاجئين والمهاجرين إلى الاتحاد الأوروبي.

وفي أول رد تركي على التصريحات النمساوية، قال عمر جليك وزير شؤون الاتحاد الأوروبي في تركيا، أمس، إنّ تصريحات مستشار النمسا التي اقترح فيها إنهاء محادثات انضمام تركيا للاتحاد الأوروبي تقترب من خطاب اليمين المتطرف.

واشنطن تنشر قاذفات استراتيجية في المحيط الهادئ وسول تغير موقع «ثاد»

مجلس الأمن يخفق في إيجاد حل لصواريخ بيونغ يانغ



أخفق مجلس الأمن الدولي الذي عقد اجتماعاً طارئاً، أمس، على خلفية التجربة الصاروخية الأحدث لكوريا الشمالية، في الاتفاق على بيان حول هذا الإطلاق رغم الإدانات القوية.

وقالت سامانثا باور، المندوبة الأميركية لدى الأمم المتحدة، إنها كانت على ثقة في أنّ يجمع المجلس على إدانة سريعة لتجربة الإطلاق الصاروخي التي وصفها بأنها «محاولة أخرى لتعزير قدراتها التهديدية». وتصدت باور للتمهيجات القائلة أنّ قرار الولايات المتحدة نشر نظام منطوق للدفاع الصاروخي في كوريا الجنوبية استفز الشمالية، مما دفعها إلى إجراء تجارب لإطلاق صواريخ باليستية.

المندوبة الأميركية أشارت أنّ نظام «ثاد» الدفاعي الصاروخي يهدف للحماية من التهديد الذي تشكله كوريا الشمالية، وأشارت إلى أنّ الزعيم الكوري الشمالي بالقول «أيّ تصور بأنّ المفاعل الأصلي هو أحد غير كيم جونج أون، والنظام الحاكم في جمهورية كوريا الديمقراطية الشعبية (كوريا الشمالية) ليس له أساس في الواقع وليس له أساس في التاريخ».

وأضافت أنها تعتقد أنّ مجلس الأمن يمكنه أن يسارع إلى إصدار إدانة، وبيانات المجلس تصدّر بموافقة جميع الأعضاء والإدانات السابقة لتجارب كوريا الشمالية لإطلاق الصواريخ استفزتها أيضاً أو أسابيع.

من جهة، قال السفير الصيني لدى الأمم المتحدة «ليو جيه بي» إنه ينبغي عدم القيام بأيّ أعمال من شأنها أن تقاوم التوترات في شبه الجزيرة الكورية، فأبني اعتقد أنّ الإجابة بديهية».

بدوره، قال السفير الياباني لدى الأمم المتحدة «كورو بيسو» للصحفيين «الصاروخ سطح في المنطقة الاقتصادية الخاصة لليابان، بل يكن هناك أيّ تحذير على الإطلاق»، بالتأكيد فإنها مشكلة كبيرة جداً لأمن وسلامة منطقتنا».

وفي السياق، قال السفير الكوري الجنوبي لدى الأمم المتحدة «ووجون»، إن بيونغ يانغ أجرت هذا العام 13 جولة من تجارب الصواريخ الباليستية أطلقت خلالها 29 صاروخاً متتابعاً.

وأضاف «إنهم يفعلون كل هذا لغرض منظم وشامل هو تطوير وصلح ما لديهم من تكنولوجيا الصواريخ... إنه خطر واضح وقائم على جميع دول المنطقة».

إلى ذلك، دان الأمين العام للأمم المتحدة بان كي مون عملية الإطلاق، حسبما أفاد المتحدث باسمه ستيفان دوجاريك،

إضافي سيتولون مهمة صيانة الطائرات. وفي بيانها أوضحت PACOM أنه سبق للقاذفات من هذا الطراز أن قامت بمهام في أجواء المحيط الهادئ، لكن النشر الحالي للقاذفات في المنطقة يأتي لأول مرة منذ 10 سنوات، مضيفة أنّ هذه القاذفات تتميز بقوة أسلحتها وقدراتها الفائقة على ضرب أهداف على مسافات بعيدة جداً.

من جانب آخر، أوضحت قناة «CNN» أنّ القاذفات التي سيتم نشرها في المحيط الهادئ، هي التي تدخل في قوام السرب 34 للقاذفات. وسبق لتلك القاذفات أن شاركت عام 2015 في العمليات القتالية بسورية والعراق وأفغانستان. ونفذت أطقم القاذفات في الدول الثلاث 630 مهمة قتالية إذ بلغت المدّة الإجمالية للتخليّقات قرابة 7 آلاف ساعة.

واعتبرت القناة أنّ نشر القاذفات في المنطقة يرسل إشارة إلى الصين، بشأن تصميم واشنطن على ضمان حرية التحليق والملاحة في المنطقة، بغض النظر عن ادعاءات بكين بشأن حقها في المزيد من الأراضي والجزر، بالإضافة إلى إرسال «إشارة واضحة» أخرى إلى السلطات الكورية الشمالية، بشأن عزم الجيش الأميركي على حماية كوريا الجنوبية.

كواليس

توقعت مصادر دبلوماسية عربية أن يُستأنف قريباً البحث الأميركي الروسي لتنشيط العملية السياسية في كل من سورية واليمن، بعد الموقف الأميركي السلبي تجاه دور موسكو في سورية، وتعطيل موسكو لمشروع قرار أميركي في مجلس الأمن حول اليمن، والبحث في توحيد معايير التسوية المعتمدة في النزاع المسلح بين الحكم والمعارضة.

شرطة لندن تكشف جنسيات الضحايا ودوافع الهجوم

أعلن ممثل شرطة لندن أنّ الفتي المعتقل إثر الهجوم باستخدام السكان وسط لندن في ساحة راسل، يحمل الجنسية الرويحية وهو من أصل صومالي، مشيراً إلى إمكانية أن تكون الحادثة ناجمة عن اضطراب نفسي وليس هجوم إرهابي.

وقال مسارك رولسي مساعد مفوض الشرطة «القتيلة مواطنة أميركية، والمصابون أسترالي وأميركي آخر وإسرايلي وبريطاني».

في غضون ذلك، قال صادق خان رئيس بلدية لندن، أمس، إن سلامة سكان المدينة تاتي في صدارة أولوياته، وحث السكان على التزام الهدوء وتوخي الحذر بعد الهجوم.

وأضاف «أحد كافة السكان على الهدوء واليقظة». برجاء إبلاغ الشرطة عن أي شيء مريب. لدينا جميعاً دور مهم نضطلع به كعبور وآذان لشرطتنا وخدمتنا الأمنية وفي المساعدة في بقاء لندن آمنة».

لنذكر أنّ رئيس شرطة لندن، برنارد هوغان هاو، كان قد حذّر يوم الأحد من أن وقوع هجوم إرهابي في بريطانيا هو مسألة وقت.

الكايد صامد... والأقصى في دائرة الخطر

◆ راسم عبيدات

الأسير المناضل بلال الكايد، هو رمزٌ وعنوان... أزعج وأربك الاحتلال وأجهزة مخابراته، بصلابته وعقائديته مبدئيته، وقدرته على الصمود والتحدي، حيث تعرّض للعزل في الأسر ولفترات ليست بسيطة، ولكن كل تلك الأساليب والممارسات بحقّه، لم تثنيه عن ممارسة دوره القيادي سواء في فرع السجون للجبهة الشعبية، أو في قيادة الحركة الأسيرة، ولذلك كانت هناك تهديدات مباشرة من أجهزة المخابرات الإسرائيلية له، بأنه لن يفرج عنه بعد انتهاء مدة حكمه البالغة (14) عاماً، حيث جرى تحويله للإعتقال الإداري بعد انتهاء مدة حكمه، ولذلك عملية تحويل الأسير بعد انتهاء مدة محكوميته للإعتقال الإداري، ليس فقط مخالفة لكل الاعراف والقوانين والاتفاقيات الدولية، بل هي بحد ذاتها عملية انتقامية وثأرية ونوع من أنواع البلطجة، ورسالة لأبناء الحركة الأسيرة، بأنّ من يتحدى إدارة الاحتلال وأجهزة مخابراتها، ويكون عنوان اعتقالي ونضالي، يدافع عن الحركة الأسيرة وعن حقوقها ومنجزاتها ومكتسباتها، سيكون مصيره كمصير بلال الكايد، ولكن القائد بلال الكايد، لم يُذَلْ أو يستكين أو يتراجع، بل اتخذ قراره بمواجهة التصعيد بالتحدي، حيث أعلن اضرابه المفتوح عن الطعام، هذه الاضراب الذي يدخل فيه الكايد يومه الخمسون، حيث وجه رسالة إلى أبناء شعبنا الفلسطيني في كل أماكن تواجده لنصرته، ونصرة أبناء الحركة الأسيرة الفلسطينية.

التجارب علمتنا بأنّ كل من خاضوا معارك الامعاء الخاوية، انتصروا في معاركهم وانتزعوا حقوقهم وحرثتهم، بغض النظر عن جماعية وحدوية الاضراب أو فرديته أو فصائليته، ولكن الخلاف هنا حول حجم التعاطي والالتفاف الجماهيري والشعبي حول الخطوة، والفترة الزمنية لتحقيق المطلب أو المطالب، فكلما كانت الحركة الاسيرة موحدة اداتها التنظيمية الوطنية الاعتقالية، كلما نجت وحققّت مطالبها بشكل أسرع، حيث يكون الزخم الجماهيري والشعبي حول الخطوة، أكثر شمولية واتساعاً، وكذلك الجهد الرسمي أيضاً يتفاعل بشكل أقوى مع الخطوة، سواء على مستوى الدعم والتشديد أو المناصرة والضغط.

خطوة الكايد وإنّ كانت في إطارها الفردي المدعوم بشكل اساسي من رفاقه في الجبهة الشعبية، بما فيها الأمين العام القائد أحمد سعادت، حيث دخلوا في اضرابيات مفتوحة دعم ونصرة له، على شكل مجموعات متتابعة، وسعت من دخول أسرى إضايفين من الفصائل الأخرى في تلك المعركة، وإنّ كانت المشاركة محدودة، وتعبر عن أزمة الحركة الأسيرة، التي يلقي الانقسام في الخارج بظلاله عليها، حيث تغيب وحدتها وقيادتها الاعتقالية الموحدة، ولكن هذه الخطوة النوعية أتت كنتائج ورد على أسلوب وطريقة جديدة تبتكرها إدارة مصلحة السجون الإسرائيلية، وأجهزة مخابراتها وسلطة قضائتها، باستمرار اعتقال المناضل حتى بعد انتهاء مدة حكمه، وذلك لا بد من كسر هذه السياسة والتصدي لها على المستوى الاعتقالي والشعبي والرسمي والحقوقى والدولي، لأنّ ما يجري يرتقي ليس إلى مستوى المخالفة والتكرار لكل القوانين والأعراف الدولية، بل إلى شكل من أشكال البلطجة والزعزعة وجرائم الحرب، والسكوت على مثل هذه السياسة، يجعل منها سوابق بيني الاحتلال وأجهزة مخابراته عليها، في جعل سياسة استمثار اعتقال الأسرى بعد انتهاء مدة محكوميتهم، سيفاً مسلطاً على رقابهم، بحيث كل أسير معرّض لمثل هذا الإجراء تحت حجج ودرعية الأمن.

سياسات وممارسات الاحتلال الإذلالية والتكثيلية بحق شعبنا سلسلة مترابطة، فما يتعرض له أبناء حركتنا الأسيرة من تنكيل وإهمال طبي وانتقاص على الحقوق والمنجزات والمكتسبات، ليس بالبعيد عما يتعرض له المسجد الأقصى، والذي تسمى حكومة الاحتلال وكل أجهزتها ومؤسساتها ومستوياتها، إلى شرعنة عمليات الاحتكام له، وتقسيمه زمنانياً ومكانياً ما بين أصحابه الشرعيين، أصحاب الحق الحضري فيه من اتباع الديانة الإسلامية، وبين المستوطنين الصهاينة، والذين يصعدون من عمليات الإحتكام له بشكل كبير وواسع، يضاف لذلك دعم ومساندة المستوى السياسي والقضائي وأجهزة الأمن لهم، حيث بدلا من منعهم من عمليات الإحتكام، وما يستتبع ذلك من تصعيد وشنن للأجواء، نجد بأنّ الأجهزة الأمنية، بقرار سياسي تشن حرباً شعواء على حراس وموظفي المسجد الأقصى، حيث جرى اعتقال العديد منهم، وكذلك الإبعاد لعدد آخر عن الأقصى والقدس، ناهيك تعرضهم للضرب والإهانات والتنكيل من قبل شرطة الاحتلال وأجهزتها الأمنية، حيث صدر (52) أمر إبعاد بحق مواطنين مقدسين عن الأقصى والبلدة القديمة في شهر تموز الماضي، واقتحم المسجد الأقصى في تلك الفترة (1120) مستوطن ورجل شرطة وأمن إسرائيلي، وبما يؤشر إلى أنّ حجم تلك الاقتحامات في تصاعد مستمر، وستبلغ ذروتها في الرابع عشر من الشهر الحالي، حيث وجهت ما يسمى باتتالف منظمات الهيكل دعوات عبر مواقعها الإلكترونية وصفحات التواصل الاجتماعي لليهود للمشاركة في أوسع عمليات اقتحام في ذكرى ما يسمى بخراب الهيكل، وكذلك القيام بالعديد من الأنشطة والفعاليات من ندوات ومحاضرات ومسيرات واعتصامات في أكثر من مدينة تخدم مثل هذا التوجه والمشروع، وهنا نستذكر بأنّ «إسرائيل» في إطار سعيها لعدم تسجيل المسجد الأقصى كعلم تاريخي وتراثي إسلامي في منظمة الثقافة والعلوم «اليونسكو» ضغطت على العديد من الدول الأوروبية وأميركا لترفض مشروع القرار الفلسطيني - الأردني، الذي تأجل التصويت عليه حتى شهر تشرين أول المقبل، هذا المشروع الذي ينص على أنّ المسجد الأقصى، معلم تاريخي وتراثي إسلامي، لا حق فيه لأحد من اتباع الديانات الأخرى، وبشكل واضح اتباع الديانة اليهودية.

المعركة على الحركة الأسيرة مستمرة، كما هي حال المعركة على الأقصى، وكل مقومات وجود شعبنا وتجلياته، الإحتلال يريد نفي وجودنا وعدم الاعتراف بحقونا، ويريد أن يجعل الأكياس الحجرية مقبرة لآسرانا، ضمن سياسة الموت البطيء بالعزل والتنكيل، وتمديد الاعتقال، ولذلك لا بد من رسم استراتيجية فلسطينية موحدة لمواجهة على كل الصعد تصعب بالتهديّة، عبر مجموعة من البرامج والخطط والاليات التنفيذية التي تمكن من تحقيق إنجازات تراكمية يبني عليها، لتحقيق ما هو أهمّ وأشمل في المعارك المقبلة.

Quds.45@gmail.com